وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Wednesday, 29 May, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار الطاقـة

النفط يرتفع.. وتوقعات الطلب على الوقود الأميركي وقيود إمدادات أوبك+

الرياض

استقرت أسعار النفط العالمية أمس الثلاثاء، حيث ساهم احتمال إبقاء أوبك+ على قيود إمدادات النفط في اجتماعها في الثاني من يونيو والآمال في طلب قوي على الوقود في الولايات المتحدة خلال الصيف في موازنة المخاوف بشأن رفع أسعار الفائدة الأمريكية على المدى الطويل.

وارتفع عقد يوليو لخام القياس العالمي برنت 17 سنتا أو 0.2 بالمئة إلى 83.27 دولارا للبرميل. وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 78.79 دولارا للبرميل مرتفعا 1.07 دولارا أو 1.4 بالمئة عن إغلاق يوم الجمعة، بعد أن تم تداوله خلال عطلة أمريكية بمناسبة يوم الذكرى دون التوصل إلى تسوية. وارتفعت أسعار النفط أكثر من واحد بالمئة يوم الاثنين في تعاملات هادئة بسبب العطلات الرسمية في بريطانيا والولايات المتحدة، إذ لقيت الآمال في طلب قوي على الوقود الدعم مع بداية الرحلات الصيفية وموسم العطلات في الولايات المتحدة.

وقال بعض المحللين إن توقعات الطلب القوي على الوقود مع بداية موسم القيادة الصيفية والإجازات في الولايات المتحدة قدمت دعما للأسعار. وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل في بنك يو بي اس، في مذكرة للعملاء، إنه على الرغم من الرأي العام بأن أسعار الفائدة المرتفعة يمكن أن تؤدي إلى ضعف نمو الطلب على النفط، فإن "بيانات التنقل في الوقت الفعلي تشير إلى أن نمو الطلب على النفط لا يزال صحيًا على نطاق واسع".

وساعدت المخاوف بشأن بقاء أسعار الفائدة الأمريكية مرتفعة لفترة أطول على دفع النفط الخام إلى خسارة أسبوعية الأسبوع الماضي. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة الاقتراض، الأمر الذي يمكن أن يضعف النشاط الاقتصادي والطلب على النفط.

وفي الوقت نفسه، ستتجه الأنظار أيضًا إلى الاجتماع القادم عبر الإنترنت لمجموعة أوبك+ يوم الأحد، حيث يتوقع المتداولون والمحللون بقاء تخفيضات الإنتاج في مكانها ودعم الأسعار بشكل أكبر.

وقال ساتورو يوشيدا، محلل السلع الأولية لدى راكوتين للأوراق المالية: "يركز المستثمرون على بيانات التضخم الأمريكية لتحديد توقيت تخفيضات أسعار الفائدة"، مضيفا أن السوق تراقب أيضا عن كثب الاجتماع المقبل لمنظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها المعروفة باسم أوبك+. وقال "نتوقع أن ترتفع أسعار النفط في الأيام المقبلة بسبب التخفيضات الطوعية المستمرة المتوقعة من قبل منتجي النفط وتزايد احتمالات تخفيف السياسة النقدية الأمريكية"، مضيفا أن بداية موسم القيادة في الولايات المتحدة ستوفر الدعم أيضا. وسيكون مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأمريكي المتوقع هذا الأسبوع في دائرة الضوء لمزيد من الإشارات حول سياسة أسعار الفائدة. ويُنظر إلى المؤشر، المقرر إصداره في 31 مايو، على أنه المقياس المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للتضخم. وستتم أيضًا مراقبة بيانات التضخم الألمانية يوم الأربعاء وقراءات منطقة اليورو يوم الجمعة بحثًا عن علامات على خفض أسعار الفائدة الأوروبية التي توقعها المتداولون الأسبوع المقبل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتتجه الأنظار أيضًا إلى الاجتماع القادم عبر الإنترنت لمجموعة أوبك+ في 2 يونيو. وسيناقش المنتجون ما إذا كانوا سيمددون تخفيضات الإنتاج الطوعية بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا في النصف الثاني من العام، مع قول ثلاثة مصادر من دول أوبك+ إن التمديد محتمل.

وفي الوقت نفسه، رفع جولدمان ساكس توقعاته للطلب العالمي على النفط لعام 2030 يوم الاثنين، ويتوقع أن يصل الاستهلاك إلى ذروته بحلول عام 2034 بسبب التباطؤ المحتمل في اعتماد السيارات الكهربائية، مما يبقي المصافي تعمل بمعدلات أعلى من المتوسط حتى نهاية هذا العقد.

واستفاد النفط الخام من انخفاض أحجام التداول يوم الاثنين، بسبب العطلات الرسمية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. واستفاد النفط أيضًا من بعض عمليات الشراء بعد انخفاضه إلى أدنى مستوى له منذ أوائل فبراير الأسبوع الماضي.

وظل التركيز هذا الأسبوع على قراءات التضخم الرئيسة من الولايات المتحدة والاقتصادات الكبرى الأخرى. وفي الولايات المتحدة، من المقرر صدور بيانات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، وهو مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي، يوم الجمعة، ومن المتوقع أن تظهر بعض التباطؤ المعتدل في التضخم. لكن لا يزال من المتوقع أن تظل القراءة أعلى بكثير من الهدف السنوي لبنك الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2٪، مما يمنح البنك المزيد من الزخم للحفاظ على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

وكانت المخاوف من بنك الاحتياطي الفيدرالي نقطة ضغط رئيسة على أسعار النفط الأسبوع الماضي، بعد أن حذر العديد من مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي من أن التضخم الثابت سيمنع البنك من تخفيف السياسة النقدية في وقت مبكر. كما عززوا الدولار، مما أثر بشكل أكبر على الأسعار.

ومن المتوقع أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى إعاقة النشاط الاقتصادي، مما يؤثر بدوره على الطلب على النفط. ومن المقرر أيضًا صدور بيانات التضخم من منطقة اليورو وأستراليا واليابان خلال الأسبوع، ومن المرجح أن تأخذ في الاعتبار توقعات السياسة النقدية لبنوكها المركزية.

كما شهدت الأسواق أيضًا تسعيرًا لخفض محتمل لسعر الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي الأسبوع المقبل. وبعيدًا عن بيانات التضخم، من المقرر صدور قراءات مؤشر مديري المشتريات من الصين، أكبر مستورد للنفط، هذا الأسبوع أيضًا. وكانت أسعار النفط قد ارتفعت أكثر من واحد بالمئة في إغلاق تداولات الاثنين الهادئة بسبب العطلات الرسمية في بريطانيا والولايات المتحدة بعد أسبوع متشائم اتسم بتوقعات أسعار الفائدة الأمريكية في مواجهة التضخم الثابت.

وخسر برنت نحو 2% الأسبوع الماضي وخام غرب تكساس الوسيط نحو 3% بعد أن أظهر محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أن بعض المسؤولين سيكونون على استعداد لرفع أسعار الفائدة أكثر إذا اعتبر ذلك ضروريا للسيطرة على التضخم المرتفع بشكل عنيد.

وقالت فاندانا هاري، مؤسسة شركة فاندا انسايتس: "كانت المعنويات في المجمع النفطي متقلبة حيث يعيد المستثمرون باستمرار ضبط توقعاتهم لمسار السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي". وقد أدت البيانات الأخيرة الصادرة عن الاقتصادات الغربية إلى تغيير توقعات خفض أسعار الفائدة اعتمادًا على الجغرافيا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال صانعو السياسة الرئيسيون في البنك المركزي الأوروبي يوم الاثنين إن البنك لديه مجال لخفض أسعار الفائدة مع تباطؤ التضخم ولكن يجب أن يأخذ وقته في تخفيف السياسة. ومن المقرر صدور أرقام التضخم في منطقة اليورو يوم الجمعة، ويعتقد الاقتصاديون أن الارتفاع المتوقع إلى 2.5% يجب ألا يمنع البنك المركزي الأوروبي من تيسير سياسته الأسبوع المقبل.

وسيكون مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأمريكي المتوقع هذا الأسبوع في دائرة الضوء لمزيد من الإشارات حول سياسة أسعار الفائدة. ويُنظر إلى المؤشر، المقرر إصداره في 31 مايو، على أنه المقياس المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للتضخم.

وستتم أيضًا مراقبة بيانات التضخم الألمانية يوم الأربعاء وقراءات منطقة اليورو يوم الجمعة بحثًا عن علامات على خفض أسعار الفائدة الأوروبية التي توقعها المتداولون الأسبوع المقبل.

ووافقت دول الاتحاد الأوروبي يوم الاثنين على قانون لفرض حدود على انبعاثات غاز الميثان على واردات أوروبا من النفط والغاز اعتبارا من عام 2030، مما يضغط على الموردين الدوليين لخفض تسرب الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وقد أعطى وزراء من دول الاتحاد الأوروبي الموافقة النهائية لحكوماتهم على هذه السياسة في اجتماع عقد في بروكسل، مما يعني أنها يمكن أن تدخل الآن حيز التنفيذ. فقط المجر صوتت ضده. واعتبارًا من عام 2030، سيفرض الاتحاد الأوروبي "القيم القصوى لكثافة غاز الميثان" على الوقود الأحفوري المعروض في السوق الأوروبية. وستقوم المفوضية الأوروبية بتصميم الحدود الدقيقة لغاز الميثان بحلول ذلك التاريخ.

وقد يواجه مستوردو النفط والغاز الذين ينتهكون هذا الحد عقوبات مالية. وقالت أليسيا فيرون، مديرة شؤون الاتحاد الأوروبي في فريق عمل الهواء النظيف غير الربحي، إن "معيار الاستيراد هذا يمكن أن يقلل من انبعاثات غاز الميثان العالمية من النفط والغاز بمقدار الثلث"، مشيرة إلى مكانة الاتحاد الأوروبي كأكبر مستورد للنفط والغاز في العالم.

ومن المرجح أن تؤثر هذه القواعد على كبار موردي الغاز مثل الولايات المتحدة والجزائر وروسيا. وخفضت موسكو تسليماتها إلى أوروبا منذ غزوها لأوكرانيا عام 2022، ومنذ ذلك الحين حلت محلها النرويج كأكبر مورد للغاز عبر خطوط الأنابيب في أوروبا، التي تعتبر إمداداتها من بين الأقل كثافة لغاز الميثان في العالم.

كما سيطالب الاتحاد الأوروبي المنتجين الأوروبيين بفحص عملياتهم بشكل منتظم للتأكد من عدم وجود تسرب لغاز الميثان، ويحظر أغلب حالات إحراق الغاز وتنفيسه، عندما تقوم شركات النفط والغاز عمداً بحرق أو إطلاق غاز الميثان غير المرغوب فيه إلى الغلاف الجوي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

«جي بي مورجان»: 103.4 مليون برميل يوميا متوسط استهلاك النفط العالمي حتى مايو

بلغ متوسط استهلاك النفط العالمي 103.4 مليون برميل يوميا حتى 22 مايو، بحسب ما ذكره بنك جي بي مورجان بناء على مؤشرات الطلب، لافتا إلى تحسن الطلب التسلسلي بشكل ملحوظ في مايو بعد أداء أقل من التوقعات طوال الأشهر الأربعة الأولى.

وأشار التقرير الى أنه مع الدخول لموسم ذروة الطلب الأسبوع المقبل من المتوقع أن يتحسن الطلب العالمي على السوائل النفطية بمقدار 2.7 مليون برميل أخرى يوميا بحلول نهاية أغسطس قياسا بنهاية أبريل.

وذكر أنه بعد أن جاء أداء أقل من توقعاتنا بمقدار 400 ألف برميل يوميا في الأشهر الأربعة الأولى من العام بشكل شبه كامل بسبب الشتاء الدافئ تحسن الطلب بشكل ملحوظ في مايو.

وبحسب التقرير، فإنه منذ بداية العام حتى الآن ارتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.7 مليون برميل يوميا مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي وذلك تماشيا مع توقعاتنا من نوفمبر الماضي.

وفي هذا الإطار، قال لـ "الاقتصادية" سيفين شيميل مدير شركة "في جي إندستري" الألمانية، أن أسعار النفط ارتفعت قبل اجتماع "أوبك+" وسط توقعات بأن تمدد المجموعة تخفيضات الإنتاج الطوعية، مشيرا إلى تصاعد جديد في المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط بعد أن أدت غارة إسرائيلية على مدينة رفح في غزة إلى مقتل 45 شخصا، ما ساعد كثيرا على ارتفاع أسعار النفط الخام.

من جانبه، ذكر لـ"الاقتصادية" بيل فارين مدير شركة "بتروليوم بوليسي"، أن المكاسب السعرية تصطدم بقرارات اقتصادية أمريكية بعد أن اقترح مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي الحفاظ على أسعار الفائدة المرتفعة التي تؤثر سلبًا على التوقعات الاقتصادية الأمريكية وتقلل الطلب على النفط.

فيما أوضح ماركوس كروج كبير محللي شركة "أيه كنترول" لأبحاث النفط والغاز، أن من المتوقع على نطاق واسع أن تحافظ "أوبك+" على حدود الإنتاج الطوعية التي تم اعتمادها في البداية عام 2023 لدعم أسعار النفط الخام العالمية وذلك مع استمرار الإنتاج الأمريكي في الارتفاع وتجاوز الطلب، حيث من المرجح أن تبقي "أوبك+" حدود الإنتاج في مكانها لمحاولة امتصاص الإنتاج الزائد في اجتماع الثاني من يونيو.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يرتفع بفضل توقعات الطلب الأمريكي على الوقود قبل اجتماع أوبك+

الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية اليوم الثلاثاء. مواصلة مكاسب الجلسة السابقة ومدعومة بتوقعات الطلب القوي على الوقود من أمريكا خلال الصيف قبل قرار سياسة الإنتاج المرتقب في اجتماع تحالف أوبك+ المقرر في 2 يونيو المقبل.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت لشهر يوليو 21 سنتا إلى 83.31 دولار للبرميل بحلول الساعة (04:00) بتوقيت غرينتش. وارتفعت عقود أغسطس الأكثر نشاطا 21 سنتا أيضا إلى 83.09 دولار، فيما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لشهر يوليو 1.18 دولار أو 1.52 % إلى 78.90 دولار مقابل سعر تسوية يوم الجمعة بعدما جرى تداوله خلال عطلة أمريكية دون تسوية.

وارتفعت أسعار النفط أكثر من 1 % أمس الاثنين في تعاملات هادئة بسبب عطلة رسمية في بريطانيا وأمريكا بعد أسبوع متشائم خيمت عليه توقعات أسعار الفائدة الأمريكية في مواجهة التضخم الثابت.

وقال بعض المحللين إن توقعات الطلب القوي على الوقود مع بداية موسم زيادة معدلات قيادة المركبات والعطلات في أمريكا تدعم الأسعار، وعلى الرغم من الرأي السائد بأن أسعار الفائدة المرتفعة لفترة أطول قد تؤدي إلى ضعف نمو الطلب على النفط، فإن "بيانات حركة النقل اللحظية تشير إلى أن نمو الطلب على النفط لا يزال جيدا بشكل كبير"، حسبما قال جيوفاني ستونوفو المحلل في بنك يو.بي.إس.

وتتجه كل الأنظار إلى الاجتماع القادم عبر الإنترنت لتحالف أوبك+ في 2 يونيو المقبل إذ يتوقع متداولون ومحللون استمرار تخفيضات الإنتاج ودعم الأسعار بشكل أكبر.

وقال ساتورو يوشيدا، محلل السلع الأولية لدى راكوتين للأوراق المالية "نتوقع أن ترتفع أسعار النفط في الأيام المقبلة بسبب التخفيضات الطوعية المستمرة المتوقعة من قبل منتجي النفط وتزايد احتمالات تيسير السياسة النقدية الأمريكية"، مضيفا "أن بداية موسم زيادة معدلات قيادة المركبات في الولايات المتحدة ستوفر الدعم أيضا للأسعار.

وفي وقت سابق، قالت 3 مصادر من دول أوبك+ إن من المحتمل تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا في النصف الثاني من العام، كما عزز الانخفاض الطفيف في الدولار الأسواق.

وقالت بريانكا ساشديفا كبيرة محللي فيليب نوفا "في ظل استمرار الزخم الإيجابي للجلستين الأخيرتين، يبدو أن أسعار النفط قد استقرت صباح الثلاثاء، إذ ساعد تراجع الدولار أيضا على التوقعات الصعودية".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاضطرابات في الممرات البحرية تُلقي بظلالها على أمن الطاقة العالمي

الشرق الأوسط

بينما تتجه أنظار العالم إلى البحر الأحمر للوقوف على حركة التجارة في المستقبل، بعد ازدياد الهجمات على السفن العابرة، حذَّر متخصصون وخبراء من التحديات التي تحيط بالممرات المائية في المنطقة، والتي تنعكس بالضرورة على أمن الطاقة حول العالم. وفي حين يرى البعض أن ما يحدث من اضطرابات في البحر الأحمر، مجرد نتائج لما يحدث في المنطقة من تغيرات جيوسياسية، يربط البعض الآخر هذه التداعيات برؤية مستقبلية مخطط لها سلفاً، نظراً لما تتمتع به المنطقة من ثروات طبيعية. وعلى وقع استغاثة من سفينة تجارية قبالة سواحل اليمن تعرضت لهجمات صاروخية، الثلاثاء، انطلقت أعمال المؤتمر الدولي الأول «أمن الطاقة من أمن الممرات المائية»، الذي نظَّمه مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة في القاهرة، والذي ركز على الصبغة الجديدة التي تهدد الممرات المائية في المنطقة، مؤكداً أنه لا أمن من دون تنمية، ولا توجد تنمية من دون طاقة، ولا يمكن تصدير الطاقة من دون أمن الممرات المائية.

«الوضع غير مستقر في المنطقة... هناك تحديات جيواستراتيجية ومشكلات اقتصادية وأمنية... آخرها ما يحدث في الممرات المائية، وهو ما قد يهدد استقرار الدول وسيادتها، وثرواتها أيضاً... ما يحدث يعد تحديات شاملة وليست تهديدات في البحر الأحمر فقط... إعادة صياغة المصالح القارية...».

بهذا التحذير بدأ الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية ووزير الخارجية المصري الأسبق، عمرو موسى، الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، مشيراً إلى الاضطرابات التي تشهدها قناة السويس وباب المندب، وأيضاً ما يحدث في البحر الأسود.

وأشار موسى إلى خطورة الطرق البديلة التي تجري دراساتها حالياً من دول متعددة، «ستكون قائمة على مصالح محددة لصالح دول أو دولة محددة... وليس أمن التجارة الدولية».

من جانبه، أكد وزير البترول المصري الأسبق أسامة كمال، أن أهم الممرات المائية في العالم توجد في المنطقة، ودول الخليج تعد أبرز مُنتج ومصدِّر للطاقة في العالم، مما يشير إلى المشكلات التي تحيط بالاقتصاد العالمي، نظراً لأنه «لا توجد تنمية من دون طاقة».

ومع انطلاق أعمال اليوم الثاني من المؤتمر، قالت شركة «أمبري» البريطانية للأمن البحري، الثلاثاء، إن المياه تسربت إلى سفينة تجارية قبالة سواحل اليمن ومالت على أحد جانبيها بعد استهدافها بثلاثة صواريخ.

وأضافت «أمبري» أن السفينة أصدرت نداء استغاثة يفيد بتعرضها لأضرار في عنبر التخزين، وأن المياه تتسرب إليها على بُعد نحو 54 ميلاً بحرياً جنوب غربي مدينة الحديدة اليمنية. وتابعت: «حسب نداء الاستغاثة، السفينة تميل على أحد جانبيها».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويشن الحوثيون المتحالفون مع إيران هجمات متكررة بطائرات مُسيرة وصواريخ في منطقة البحر الأحمر منذ نوفمبر (تشرين الثاني). ووسَّعوا نطاق هجماتهم لاحقاً إلى المحيط الهندي ضمن ما يقولون إنه تضامن مع ا لفلسطينيين .

مَن يدفع الثمن؟

يرى حسين القمزي، الخبير الاقتصادي والمالي الإماراتي، أن حركة التجارة العالمية ستجد طريقها دائماً... لكن على حساب مَن؟ مَن سيتحمل زيادة التكاليف؟

وقال القمزي لـ«الشرق الأوسط»، على هامش أعمال المؤتمر، إن أي تأخير في شحن السلع والخدمات يُلقي بظلاله على إيرادات الحكومات والشركات، الذي ينعكس بالتبعية على الأسعار؛ ومع ثبات معدلات الأجور تقل القوة الشرائية للمستهلكين، مما يرفع معدلات التضخم التي تخفض بدورها النمو الاقتصادي الكلي.

«المنطقة موجودة في قلب ديناميكيات التجارة العالمية، إطلالها على الممرات المائية الحاسمة... فهي تتحكم في جزء كبير من حركة التجارة العالمية من ناحية وتجارة الطاقة من ناحية أخرى... وهنا يبرز دور مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس»، وفق القمزي.

وأشار القمزي إلى سفن الشحن التي تنقل النفط والغاز، التي كانت أكبر المتأثرين بهذه الأحداث، نظراً لطريقة الشحن التجاري التي تتَّبعها شركات الشحن الدولي، «تراجعت بنسبة 50 في المائة... وارتفعت تكاليف شركات التأمين عليها».

وأضاف: «يتأثر الاقتصاد العالمي بانعكاس عدم الأمن على أسعار النفط وتحركاته، وعدم استقرار الأسواق، لأن 20 في المائة من النفط العالمي يمر عبر مضيق هرمز... مما يربط الاضطرابات بعواقب اقتصادية عالمية كبيرة».

إلى ذلك، دعا يوسف زين العابدين زينل، الخبير في القانون الدولي البحري، من البحرين، إلى إعادة صياغة الاتفاقية المنظمة للنقل البحري، خصوصاً في الممرات المائية في المنطقة، لضمان أمنها أولاً ثم ضمان نقل سلس لسفن الطاقة والسلع لباقي دول العالم.

وقال زينل لـ«الشرق الأوسط»، إن مضيق هرمز يمثل أهمية كبيرة لدول المنطقة، خصوصاً الخليجية، التي تنقل الطاقة عبر هذا المضيق، ويحيطه نحو 8 دول تُنتج النفط والغاز، محذراً من أن أي اضطرابات في هذا المضيق، ستكون نتائجها كارثية على الدول المحيطة والتي ستنعكس على باقي دول العالم بالتبعية.

وأشار إلى الاعتماد الكبير لدول قارة آسيا، وأبرزها الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند على النفط الخليجي، و«الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فلك أن تتخيل تأثرها بعدم وصول النفط الخليجي إليها، حال وقوع أي اضطرابات في الممرات المائية».

ولفت إلى التقارب السعودي - الإيراني، الذي من شأنه ضمان الأمن في المنطقة، ثم الانتقال إلى مراحل متقدمة في التعاون الإقليمي، داعياً طهران إلى الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شامبريارد: التنقيب عن النفط في الهامش الاستوائي للبرازيل مصلحة وطنية

الشرق الأوسط

قالت الرئيسة التنفيذية الجديد لشركة «بتروبراس» ماغدا شامبريارد إن إنشاء حوض في الهامش الاستوائي بالبرازيل، وهو منطقة بحرية حساسة بيئياً ويُنظر إليها على أنها الحدود الواعدة للتنقيب عن النفط في البلاد، «مصلحة وطنية».

وقالت شامبريارد، التي تولت منصب الرئيسة التنفيذية لشركة النفط التي تسيطر عليها الدولة، بعد أن أقال الرئيس لويز إيناسيو لولا دا سيلفا مديرها التنفيذي السابق هذا الشهر، يوم الاثنين، إنها تريد تصعيد المحادثات بشأن المنطقة القريبة من غويانا إلى المجلس الوطني لسياسة الطاقة الذي يقدم المشورة للرئيس.

وفي أول تعليقات علنية لها منذ توليها رئاسة الشركة يوم الجمعة، قالت شامبريارد إن تجديد احتياطات النفط يمثل أولوية بالنسبة لشركة «بتروبراس»، وإن استكشاف الهامش الاستوائي كان جزءاً من هذا الجهد.

وتنتظر «بتروبراس» منذ نحو عام أن تبت وكالة البيئة البرازيلية (إيباما) في الاستئناف، بعد أن رفضت الوكالة منحها ترخيص الحفر في المنطقة التي تبعد نحو 175 كيلومتراً قبالة ساحل ولاية أمابا في عام 2016 بمنطقة الأمازون. وأشار حكم «إيباما» الأولي إلى التأثير المحتمل للمشروع على البيئة والسكان الأصليين.

ويُنظر إلى الحوض البحري على أنه منجم محتمل لأنه يشترك في الجيولوجيا مع غويانا المجاورة، حيث تقوم شركة «إكسون موبيل» بتطوير حقول ضخمة.

وقالت شامبريارد إن المناقشات حول ما إذا كان سيتم استكشاف المنطقة أم لا يجب ألا تترك لهيئة حكومية واحدة، دون أن تحدد ما إذا كانت تقصد «إيباما» أو وزارة البيئة أو أي منظمة أخرى.

وأضافت: «أعتقد أنه في كل مرة نحصر فيها المناقشة بمؤسسة واحدة، ولا نوسع هذه المناقشة لتشمل المصالح الوطنية، فإننا نخسر».

ولفتت إلى أن مناقشة استكشاف المنطقة يجب أن تأخذ في الحسبان الفوائد المحتملة للمجتمع البرازيلي.

وأشارت إلى أن الرئيس سيكون هو الشخص الذي سيوقع على أي مداولات يجريها المجلس الوطني لسياسة الطاقة. وقالت: «كل مداولات المجلس الوطني لسياسة الطاقة يوقعها الرئيس».

وكان كثير من تصريحات شامبريارد مطابقاً لتلك التي أدلى بها سلفها جان بول براتس، الذي أقاله لولا بعد أن اتهمه أعضاء حكومته بالفشل في توفير الاستثمارات التي من شأنها دعم الاقتصاد البرازيلي وخلق فرص العمل المحلية.

ومثل براتس، وعدت شامبريارد بالاستثمار في قطاعي التكرير والأسمدة، ما دام أنهما مربحان للشركة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقالت شامبرياردـ التي كلفها لولا بتسريع خطة استثمار الشركة بقيمة 102 مليار دولار للفترة من 2024 إلى 2028، إن «بتروبراس» ستتبع قواعد الحوكمة والامتثال، لكنها تأمل في التغلب على العقبات من خلال التحدث إلى الهيئات المستقلة التي تشرف على الشركة؛ مثل محكمة التدقيق الفيدرالية بالبرازيل.

وأوضحت شامبرياردـ أيضاً أن «بتروبراس» ستحافظ على سياسات التسعير الحالية لمبيعات البنزين والديزل، مشددة على أن الشركة يجب أن تكون مربحة مع تلبية احتياجات المساهمين أيضاً.

ونفذت «بتروبراس» العام الماضي، سياسة تسعير وقود تعتمد بشكل أكبر على السوق لمبيعات البنزين والديزل، لتعزيز مرونة أكبر مع تجنب التقلبات الحادة في الأسعار.

وتعهدت شامبرياردـ الرئيسة السابق لهيئة تنظيم النفط والغاز (ANP)، بعزل أسعار الوقود للشركة بشكل أفضل عن تقلبات السوق الدولية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مصر تخطط للتخارج من مشروعات الطاقة المتجددة وإفساح المجال للقطاع الخاص

اقتصاد الشرق

لتنفيذ خطط الدولة في التوسع بإنتاج الطاقة الكهربائية من مصادرها المتجددة، بحسب مسؤول حكومي تحدث مع "الشرق"، مشترطاً عدم ذكر اسمه. تعطي الحكومة المصرية مسؤولية إدارة مشروعات الطاقة المتجددةإلى هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، التي تمتلك محطات بقدرات تصل إلى 1600 ميغاواط الجزء الأكبر منها عبر طاقة الرياح والباقي للطاقة الشمسية مقابل نحو 2000 ميغاواط قدرات مملوكة لصالح القطاع الخاص في مصر، بخلاف القدرات من الطاقة المائية.

أوضح المسؤول الحكومي، أن هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة لن تقوم بوضع أي خطط جديدة لتدشين مشروعات جديدة بنفسها أو مملوكة لها، ولكن ستكتفي بالمشروعات الضخمة التي تم توقيع مذكرات التفاهم عليها مع الكيانات العالمية بقدرات تتخطى 50 ألف ميغاواط خلال المدة الماضية.

التشريع والتنظيم

تخطط مصر إلى الوصول بإجمالي إنتاجها من الكهرباء عبر مصادر الطاقة المتجددة إلى 42% من إجمالي الشبكة القومية للكهرباء بحلول عام 2035.

تعمل الحكومة على بيع محطة رياح "جبل الزيت" بقدرة 580 ميغاواط لشركة "أكتيس" البريطانية، ومحطة "الزعفرانة" بقدرة 545 ميغاواط لشركة "ميرسك" الدنماركية، والمحطتان مملوكتان لصالح هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة.

سيقتصر دور الحكومة الفترة المقبلة على إصدار التشريعات، وإتاحة الأراضي لصالح القطاع الخاص لإنشاء مشروعات جديدة، بالاضافة إلى مراجعة سعر شراء الطاقة من مشروعات القطاع الخاص بالتعاون مع الشركة المصرية لنقل الكهرباء، وجهاز تنظيم مرفق الكهرباء، بحسب المسؤول الحكومي.

تسعى الدولة العربية الأكثر اكتظاظاً بالسكان إلى التوسع في إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة، لسد احتياجاتها المتزايدة، إذ تشتري وزارة الكهرباء في مصر الطاقة المتجددة من المستثمرين بنحو يصل إلى ملياري جنيه شهرياً بعد تحرير سعر الصرف مارس الماضي، من بينهم 480 مليون جنيه قيمة مشتريات الوزارة من الكهرباء المنتجة من مشروعات طاقة الرياح.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وزيـرة الخزانـة الأميركيـة تتعهـد بالمسـاعدة في تعزيـز سـوق الكربـون

اقتصاد الشرق

كشفت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن عن إطار عمل للاستفادة من تعويضات الكربون من أجل دفع التقدم في العمل المناخي، والذي يتضمن مبادئ تقول إنها تهدف إلى المساعدة في ضمان تحقيق أنظمة التداول لتخفيضات حقيقية للانبعاثات، وليس سراباً على صعيد المبادرات الخضراء.

الوثائق التي صدرت اليوم الثلاثاء من قبل كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية، بمن فيهم وزيرة الخزانة جانيت يلين، تتضمن خطوة مثيرة للجدل تتمثل في توصية الشركات بأن تكون قادرة على استخدام أرصدة الكربون لتعويض جزء مما يُسمى بانبعاثات "النطاق 3"، تلك الناتجة عن مورديها وعملائها.

في جوانب أخرى، تتوافق المبادئ التوجيهية هذه إلى حد كبير مع تلك التي طورتها هيئات الحوكمة البارزة في هذه الصناعة. فهي بمثابة تأييد لإمكانات أسواق الكربون الطوعية لإيجاد فرص اقتصادية للمزارعين ومربي الماشية، مع المساعدة في الحد من التلوث الذي يؤدي إلى الاحتباس الحراري، على الرغم من الجدل الذي أثاره في الماضي.

قالت يلين خلال فعالية في واشنطن حول هذه القضية: "نعلم أن هذه السوق يمكن أن تحقق أداءً أفضل، ونحن ملتزمون بالمساعدة في تعزيزها. إذا قمنا بذلك بشكل جيد، فسوف تُتاح لنا الفرصة لحشد الأسواق كحليف قوي في المعركة ضد تغير المناخ".

(حظيت هذه الفعالية برعاية من قبل مؤسسة بلومبرغ الخيرية، التابعة لمايكل بلومبرغ، المؤسس ومالك حصة الأغلبية في شركة بلومبرغ إل بي، الشركة المالكة لبلومبرغ نيوز).

أرصدة التداول

تستهدف المبادئ التوجيهية الأميركية الجديدة، المفصلة في بيان السياسة المشترك المكون من 12 صفحة ومخطط المبادئ، تداول الأرصدة التي من المفترض أن تمثل طناً من ثاني أكسيد الكربون تم تخفيضه أو إزالته من الغلاف الجوي. يمكن للشركات والمجموعات غير الهادفة للربح وغيرها، شراء الأرصدة -التي تساعد في تمويل مبادرات خفض الكربون، ولكنها غير مربحة مثل زراعة الأشجار- كوسيلة للتعويض عن انبعاثاتها.

مع ذلك، فإن بعض منهجيات الأرصدة لم تفِ بمطالبات خفض الكربون. وعلى عكس السلع التي يمكن تسليمها فعلياً إلى المشتري للفحص، فإن وفورات الانبعاثات المرتبطة بأرصدة الكربون أكثر صعوبة من حيث تقييمها، مما يثير الحذر بين بعض الشركات التي تسعى إلى تحقيق أهداف الاستدامة.

قال كريس ليدز، رئيس تطوير أسواق الكربون في بنك "ستاندرد تشارترد"، إن مبادئ الحكومة الأميركية "ستعطي الثقة للشركات بأن قواعد سوق الكربون تعزز أفضل الممارسات في استخدام وتحديد مصادر أرصدة الكربون عالية النزاهة والقائمة على المشاريع".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يمكن أن ترتفع قيمة سوق التعويضات إلى تريليون دولار بحلول عام 2050، من حوالي ملياري دولار حالياً، إذا خفف القائمون على تحديد المعايير بعض القواعد، ووسعوا استخدامها، وفقاً لتوقعات "بلومبرغ إن إي إف".

قال نات كيوهان، رئيس مركز حلول المناخ والطاقة: "نحن بحاجة إلى هذا التمويل، ونحتاج إلى تلك الحلول. لكننا لا نريد هذا النوع من النطاق إلا إذا كان يحقق السلامة البيئية الحقيقية على جانبي العرض والطلب".

ضمان التعويضات

يشكل ضمان التعويضات التي تعوض حقاً عن التلوث تحدياً خاصاً، لأن ثاني أكسيد الكربون يظل موجوداً في الغلاف الجوي لعدة قرون. غالباً ما تفتقر الأنشطة التي تدعم معظم الأرصدة اليوم إلى طول العمر نفسه. على سبيل المثال، الأشجار التي تمتص ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي يمكن أن تحترق أو تموت أو تُقطع. ومن الممكن أن توفر الخيارات الأخرى، مثل حقن ثاني أكسيد الكربون في أعماق الأرض، نتائج واعدة على المدى الطويل.

ترى حكومة الولايات المتحدة أن القطاع المالي يقدم الحل في هذا الصدد. قال كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية، الذين تحدثوا دون الكشف عن هوياتهم بسبب الإدلاء بتفاصيل جوهرية قبل الإعلان، إن آليات التأمين مثل المجمعات العازلة يمكن أن تساعد في معالجة أوجه القصور في الاستمرار.

توصي الولايات المتحدة بأن تفي أرصدة الكربون بمطالباتها الخاصة بطول المدة الزمنية لها، وليس إطاراً زمنياً محدوداً. يختلف هذا عن المعايير التي وضعها مجلس النزاهة لسوق الكربون الطوعي، والذي يضع حداً أدنى يبلغ 40 عاماً، ويمكن زيادته إلى 100 عام.

أسواق "معيبة"

يرى المنتقدون أن المبادئ التوجيهية الطوعية، التي لا تحظى بقوانين إنفاذ قوية، تشتت الانتباه عن العمل الأساسي لخفض الانبعاثات.

قال ميتش جونز، المدير الإداري في مجموعة دعم مراقبة الغذاء والماء: "لا توجد طريقة حقيقية لإصلاح أسواق تعويض الكربون المعيبة بطبيعتها. وضع ما يُسمى بالمبادئ التوجيهية لخطة محاسبة مناخية زائفة هو مضيعة للوقت والموارد- وفي نهاية المطاف ضرره أكبر من نفعه".

في حين تعمل التعويضات في كثير من الأحيان على توجيه رأس المال إلى الأنشطة القائمة على الطبيعة اليوم، فإنها في ظل رؤية الولايات المتحدة سوف تدعم بشكل متزايد مشاريع إزالة الكربون الأكثر ابتكاراً، مثل مشاريع احتجاز الهواء المباشر. يخصص مشروع تجريبي لوزارة الطاقة ما يصل إلى 35 مليون دولار لدعم هذا الجهد، حيث تتنافس الآن 24 جهة متأهلة للمشروع إلى المرحلة نصف النهائية للحصول على فرصة بيع أرصدة إزالة ثاني أكسيد الكربون مباشرة إلى الوزارة.

يشدّد الإطار الأميركي على أن مشتري الأرصدة يجب أن يعطوا الأولوية "لتخفيضات الانبعاثات القابلة للقياس، والممكنة ضمن سلاسل القيمة الخاصة بهم"، وأن التعويضات يجب أن تكون مكملة، وليست بديلاً، لهذا العمل. ولكن في الحالات التي يكون فيها "من غير المعقول" التخفيف الكامل من انبعاثات سلسلة التوريد خلال أطر زمنية معينة، ينبغي النظر في استخدام التعويضات، كما تقول الولايات المتحدة. خضعت مبادرة الأهداف المستندة إلى العلوم التي تدعمها الأمم المتحدة للتدقيق في الخطط الرامية إلى منح الشركات مجالاً أكبر لاستخدام الأرصدة لتعويض انبعاثات "النطاق 3" الخاصة بها. واقترحت مبادرة نزاهة أسواق الكربون الطوعية نهجاً مماثلاً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بغداد تدعو كردستان العراق والشركات لاجتماع حول صادرات النفط

اقتصاد الشرق

دعت وزارة النفط العراقية الشركات العالمية ووزارة الثروات الطبيعية في إقليم كردستان العراق، لاجتماع "بأسرع وقت" للتوصل إلى اتفاق بشأن تسريع الإنتاج واستئناف تصديره، في وقت نقلت "بلومبرغ" عن رابطة شركات استعدادها للتفاوض على شروط العقود. أشارت الوزارة في بيان، إلى أن الاجتماع يهدف إلى "التباحث وتداول الموضوع، والتوصل إلى اتفاق لتسريع إعادة الإنتاج واستئناف تصدير النفط المنتج عبر ميناء جيهان التركي، وحسب الكميات المثبتة في قانون الموازنة". تعود الأزمة إلى فبراير 2022، عندما قضت المحكمة الاتحادية بعدم دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان العراق، وبأن وزارة النفط هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن جميع العمليات النفطية في البلاد.

وفي أواخر يونيو 2022، أعلنت شركة "شلمبرجير" الأميركية لخدمات حقول النفط عن تجميد نشاطها في الإقليم بعد أيام من إجراء مماثل اتخذته نظيرتها "بيكر هيوز" تنفيذاً لقرار صادر عن المحكمة الاتحادية العليا في البلاد. وجاء انسحاب الشركات الدولية في أعقاب خطاب من شركة النفط الوطنية العراقية بتاريخ 12 يونيو 2022 تطالب فيه الشركات بتنفيذ قرار المحكمة بشأن النفط المُنتج في الإقليم.

فشلت الحكومة الاتحادية والمسؤولون الأكراد في مارس 2023 في التوصل إلى اتفاق على استئناف ضخ نحو 400 ألف برميل يومياً من صادرات النفط من ميناء تركي، وتوقفت التدفقات عبر خط أنابيب يمتد من شمال العراق إلى ميناء جيهان التركي، لا سيما بعد فوز العراق بقضية تحكيم ضد تركيا في غرفة التجارة الدولية، إذ دفعت الحكومة بأنه يجب على أنقرة عدم السماح بتصدير النفط الكردي من ميناء جيهان دون موافقة بغداد، وتضمن القرار حكماً بدفع تركيا مبلغ 1.5 مليار دولار إلى العراق تعويضاً عن نقل النفط دون موافقة بغداد.

شروط جديدة

الشركات "مستعدة لاستئناف الصادرات" إذا حصلت على ضمانات بدفع ثمن المبيعات السابقة والمستقبلية، من المشتري مباشرة، وطالما بإمكانها الحفاظ على الشروط التجارية، وفقاً لما نقلته "بلومبرغ" عن بيان صادر عن رابطة صناعة النفط في كردستان (أبيكور) التي تمثلهم. أضافت الرابطة أن أعضائها على استعداد لإجراء محادثات مع الحكومة الفيدرالية العراقية والسلطات الكردية. وأوضحت في البيان أنه "إذا كانت مثل هذه الاتفاقيات تتطلب تعديلات على العقود الحالية، فإن الشركات الأعضاء في "أبيكور مستعدة للنظر في ذلك". ستحتاج التعديلات لموافقة الحكومة الفيدرالية العراقية، والسلطات في الإقليم، والشركات الفردية. وحتى في حال حل القضايا العالقة مع بغداد وإقليم كردستان العراق، فإن النزاع الأوسع بين بغداد وأنقرة سيحتاج أيضاً إلى التسوية.

لا محادثات مباشرة

تابعت "أبيكور" أن أعضاءها لم يجروا محادثات مباشرة مع السلطات العراقية والكردية منذ يناير، رافضةً الادعاء القائل أن تعنتها ربما يكون ساهم في عدم استئناف الصادرات. ولم تعرب الرابطة في السابق عن استعدادها للتفاوض بشأن بنود العقود.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

توليد الكهرباء المتجددة في الشرق الأوسط قد يتجاوز الوقود الأحفوري بحلول 2040

يستعد قطاع توليد الكهرباء المتجددة في الشرق الأوسط لطفرة كبيرة، مع سعي المنطقة لتنفيذ العديد من المشروعات العملاقة، والابتعاد عن الوقود الأحفوري، الذي يُشكّل غالبية مزيج الكهرباء. ومن المتوقع أن تكون الطاقة المتجددة مصدرًا مهيمنًا بتوليد الكهرباء في الشرق الأوسط، متجاوزة استعمال الوقود الأحفوري بحلول عام 2040، وفق تقرير حديث حصلت وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن) على نسخة منه. وفي 2050، من المتوقع أن يشكّل توليد الكهرباء المتجددة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، 70% من مزيج الكهرباء، ما يمثّل قفزة هائلة مقارنة بنسبة 5% فقط المسجلة عام 2023.

وبصفة خاصة، يُتوقع أن تؤدي الطاقة الشمسية الكهروضوئية دورًا حاسمًا في هذا التحول، إذ ستشكّل أكثر من نصف إمدادات الكهرباء في المنطقة بحلول 2050، ارتفاعًا من 2% فقط خلال 2023.

تحديّات توليد الكهرباء المتجددة في الشرق الأوسط

على الرغم من إمكانات النمو الكبيرة في توليد الكهرباء المتجددة في الشرق الأوسط، فإن هناك العديد من التحديات التي يجب معالجتها.

أحد المخاوف الرئيسة، اعتماد المنطقة على الغاز الطبيعي، الذي من المتوقع أن يستمر في النمو حتى يصل إلى ذروته حول عام 2030، بحسب ما جاء في تقرير حديث صادر عن شركة أبحاث الطاقة ريستارد إنرجي.

يأتي ذلك مع التكلفة المنخفضة لتوليد الكهرباء بالغاز في المنطقة جراء وفرة الإمدادات، إلى جانب النقص النسبي في إمكانات الطاقة الكهرومائية.

ومع ذلك، من المتوقع أن تؤدي بطاريات تخزين الكهرباء دورًا حاسمًا في دعم التقطّع في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمساعدة بتحول الطاقة السلس، وفق ما اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

نقطة تحول

يواجه قطاع الكهرباء في الشرق الأوسط تحولًا عميقًا، مدفوعًا بالنمو الصناعي السريع وزيادة عدد السكان، والتوجه العالمي للحدّ من انبعاثات الكربون، على الرغم من أن المنطقة تمثّل قوة غازية ونفطية تقليدية.

وزاد النمو السكاني في المنطقة بنسبة 60% منذ عام 2000؛ ما أدّى إلى زيادة سريعة في الطلب على الكهرباء، إذ تضاعف الاستهلاك خلال الأعوام الـ20 الماضية، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ويُسبّب هذا التحول الديموغرافي والاقتصادي حاجة كبيرة إلى تعزيز توليد الكهرباء المتجددة في الشرق الأوسط، لتلبية احتياجات المنطقة المتزايدة من الطاقة، خاصة مع وجود الإمكانات التي تؤهلها لذلك. وباستمرار النمو السكاني في المنطقة، من المتوقع أن يُعزَّز النمو الاقتصادي، ثم يرتفع الطلب على الكهرباء في المنطقة إلى 2000 تيراواط/ساعة، وهي زيادة كبيرة عن المستوى الحالي البالغ 1200 تيراواط/ساعة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويستحوذ القطاع السكني في الشرق الأوسط حاليًا على 40% من إجمالي الطلب على الكهرباء في المنطقة، يليه القطاع التجاري بنسبة 26% والقطاع الصناعي 22%، وتشمل نسبة 12% المتبقية قطاعات أخرى مثل الزراعة والنقل.

ومن المتوقع أن يساعد توليد الكهرباء المتجددة في الشرق الأوسط في تلبية هذا الطلب المتزايد، مع تقليل اعتماد المنطقة على الوقود الأحفوري.

مزيج توليد الكهرباء في الشرق الأوسط

يعتمد توليد الكهرباء في الشرق الأوسط على الوقود الأحفوري بصورة كبيرة، إذ تبلغ حصّته 93%، في حين تمثّل مصادر الطاقة المتجددة (الرياح والطاقة الشمسية تحديدًا) 3% من إجمالي التوليد، بينما تمثّل الطاقة النووية والطاقة الكهرومائية معًا 2%.

ويؤدي الغاز الطبيعي دورًا مهمًا؛ إذ يولّد ما يقرب من ثلاثة أرباع الكهرباء في المنطقة، ليشكّل قطاع الكهرباء 40% من إجمالي الطلب على الغاز.

وبحلول عام 2030، من المتوقع أن تمثّل مصادر الطاقة المتجددة 30% من قدرة الكهرباء المركبة، مع توقعات بارتفاع هذه النسبة إلى 75% بحلول عام 2050، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وستؤدي بطاريات تخزين الكهرباء دورًا حاسمًا في دعم توليد الكهرباء المتجددة في الشرق الأوسط بحلول 2030، ومع تطور مشهد الكهرباء في المنطقة، سيستمر استعمال الغاز مصدرًا أساسًا في التوليد، لكن هيمنته ستتضاءل تدريجيًا.

وفي 2040، من المتوقع أن تنخفض حصة الغاز في مزيج الكهرباء إلى 46% مقارنة بـ74% في نهاية 2030، بينما في عام 2050 من المتوقع أن تشكّل 22% فقط من المزيج.

ويتخلف توليد الكهرباء المتجددة في الشرق الأوسط عن الركب العالمي، إذ من المتوقع أن يتفوق توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في آسيا وأفريقيا على الوقود الأحفوري بحلول عام 2032، وفي الوقت نفسه، حققت أوروبا هذا الإنجاز منذ عام 2019، بحسب ما قاله محلل الطاقة والمصادر المتجددة في شركة ريستاد انرجي، نيشانت كومار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

حقل السفانية السعودي يشهد خطوة مهمة نحو زيادة الإنتاج

الطاقة

سجلت أعمال تطوير حقل السفانية السعودي -أكبر حقل نفط بري في العالم من حيث الاحتياطيات القابلة للاستخراج والطاقة الإنتاجية- تطورًا جديدًا.

وأعلنت شركة هندسة النفط البحري الصينية (COOEC)، التابعة للمؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري (CNOOC)، ترسية عقد من الباطن لشركة "إيه بي إل" النرويجية (ABL)، لتزويدها بخدمات مسح الضمان البحري (MWS) داخل الحقل.

وتتضمّن تلك الخدمات التحقق من استيفاء متطلبات التأمين لـ13 من أغلفة المنصات البحرية هناك، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن).

وكانت شركة أرامكو السعودية قد منحت الشركة الصينية مايو/أيار من العام الماضي (2023) عقد خدمات الهندسة والمشتريات والإنشاءات والتركيبات في حقل السفانية السعودي.

ويقع حقل السفانية السعودي شمال غرب الخليج العربي على بُعد 260 كيلومترًا تقريبًا إلى الشمال من مدينة الظهران، وتستهدف أرامكو تطويره، بغية زيادة الإنتاج من نحو 1.3 مليون برميل يوميًا حاليًا إلى مليوني برميل يوميًا.

تفاصيل العقد الجديد

بموجب الاتفاق بين الشركتَيْن النرويجية والصينية، ستكون "إيه بي إل" مسؤولة عن تقديم خدمات مسح الضمان البحري في مشروع "سي آر بي أو 122" داخل حقل السفانية.

ويتضمّن ذلك المراجعة والرصد والموافقة على كل العمليات المرتبطة بنقل وتركيب 13 منصة حفر فولاذية بحرية في المياه الضحلة والركائز والموصلات المرتبطة بها والأجزاء الأخرى الحساسة في المشروع.

وسيجري نقل المنصات الفولاذية والمعدات الأخرى ذات الصلة بها والواقعة تحت إشراف "إيه بي إل" النرويجية من تشينغداو في الصين إلى حقل السفانية السعودي.

وسيتولى فريق شركة "إيه بي إل" في الصين مسؤولية إدارة العقد والحضور هناك، وستدعمه فرق الشركة في البحرين والسعودية.

ومن المتوقع بدء الأعمال على الفور، على أن يكون موعد الانتهاء من المشروع في شهر يوليو/تموز (2024)، بحسب تقرير لمنصة "أوفشور إنرجي" (offshore-energy).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويقول المدير القُطري لشركة "إيه بي إل" في الصين ليو لي وي: "إنه مشروع كبير يتطلب عددًا كبيرًا من الخبراء المتخصصين وذوي المهارات".

وأوضح أن أعمال النقل والتركيب ستشهد مواقع متعددة، مضيفًا أن مثل هذه المشروعات يؤكد البصمة العالمية لشركة "إي بي إل"، "إذ يمكننا الاعتماد على الكفاءة والموارد والحضور الفعلي في بلدان عديدة في الوقت ذاته لتقديم الحل الأمثل لعملائنا.. يسرنا دعم شركة هندسة النفط البحري الصينية في هذا المشروع الكبير للنفط والغاز".

تطوير حقل السفانية السعودي
يتطلب مشروع توسعة أكبر حقل نفط بري في العالم إنشاء ما لا يقلّ عن 4 منصات تجميع و29 منصة لرؤوس الآبار، و22 منصة لحقن المياه، ومنشأة إقامة بحرية.

كما يشمل تنفيذ قطاعات مختلفة من خطوط الأنابيب تحت سطح البحر، والخطوط المركبة، وتعديلات الجوانب العلوية في المرافق القائمة.

وتستهدف خطة التوسع الشاملة رفع إنتاج حقل السفانية السعودي عبر مراحل توسعة متعددة، بهدف الحفاظ على مستوى الإنتاج، ومواجهة الانخفاض الطبيعي الذي تواجهه حقول النفط القديمة.

ويُعد ذلك مكونًا رئيسًا في خطة أرامكو، لزيادة قدراتها الإنتاجية من النفط إلى 13 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027، من 12 مليون برميل يوميًا حاليًا.

وانطلقت أعمال التنقيب في الحقل في عام 1939، وبدأ الإنتاج لأول مرة في عام 1957 عندما تدفَّق منه نحو 50 ألف برميل يوميًا من النفط الخام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى